
جمهورية مالي
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
للفترة 2026-2031
رد الإدارة على تعليقات الدول الأعضاء

الوثيقة: EB 2026/OR/4/Add.1

التاريخ: 15 أكتوبر/تشرين الأول 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Ndaya Beltchika

المديرة القطرية

شعبة أفريقيا الغربية والوسطى

البريد الإلكتروني: n.beltchika@ifad.org

Bernard Hien

المدير الإقليمي

شعبة أفريقيا الغربية والوسطى

البريد الإلكتروني: b.hien@ifad.org

رد الإدارة	تعليقات من اليابان
تشكر شعبة أفريقيا الغربية والوسطى الممثل الموقر لليابان على السؤال ذي الصلة والتقييم الإيجابي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقترح لمالي. كما ترحب الشعبة أفريقيا الغربية والوسطى باهتمام اليابان بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بما في ذلك من خلال نهج تمكين وتعزيز البستنة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وسيجري استكشاف فرص هذا التعاون أثناء تصميم وتنفيذ الاستثمارات ذات الصلة. وتشاطر شعبة أفريقيا الغربية والوسطى تماما قلق اليابان بشأن الوضع الأمني في أجزاء من مالي وتداعياته المحتملة على تنفيذ البرنامج. وقد صُمم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على أساس أن الهشاشة وانعدام الأمن هما من السمات الهيكلية للبيئة التشغيلية، ويجب مراعاتهما صراحة في البرامج التي يدعمها الصندوق. ويتضمن التذييل السادس من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تقييما تفصيليا للهشاشة يحدد الأبعاد الرئيسية والدوافع للهشاشة وتدابير التخفيف المقابلة. وتكمل مصفوفة المخاطر القطرية المتكاملة الواردة في التذييل الحادي عشر هذا التقييم من خلال توفير إطار لرصد المخاطر الرئيسية طوال فترة التنفيذ. وسيتمثل نهج الصندوق في مالي في مواصلة المشاركة حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك، مع استخدام استثماراته لمعالجة العوامل الأساسية المحركة للهشاشة. ويطبق الصندوق بالفعل نهج إدارة تكيفية يسمح بتعديل طرائق التنفيذ، والتسلسل - وعند الضرورة - التغطية الجغرافية مع تطور الظروف، مع الحفاظ على الأهداف الاستراتيجية العامة. وستُسترشد العمليات المستقبلية بعدة تدابير يجري تطبيقها بالفعل في إطار الحافظة الجارية، وهي: • سيواصل الصندوق مشاركته حيثما تسمح الظروف الأمنية بالتنفيذ، وذلك رهنا بتقييمات الأمن والوصول في الأمم المتحدة. وسيجري تكييف ترتيبات التنفيذ حيثما يكون الوصول المباشر مقيدا - وهو نهج أثبتت فعاليته بالفعل في البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. • سيواصل البرنامج العمل من خلال المنظمات المجتمعية، والمؤسسات اللامركزية، والآليات المحلية للحفاظ على القدرة على التنفيذ. وقد ظهرت فعالية هذا النهج من خلال البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، بينما يتيح مشروع موارد الطاقة المتعددة لتعزيز الصمود والإدارة المتكاملة للأراضي التوريد اللامركزي على مستوى البلديات.	حددت اليابان التعافي الاقتصادي كأحد المجالات ذات الأولوية في سياستها للتعاون الإنمائي في مالي، وقدمت الدعم بشكل أساسي من خلال التعاون التقني لمواجهة تحديات مثل إحياء الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة في مالي. ويتواءم البرنامج الحالي مع الأولويات السياسية لليابان، وتتطلع اليابان إلى تنفيذه بشكل فعال. كما تأمل اليابان في أن يُقام التعاون في إطار نهج تمكين وتعزيز البستنة لأصحاب الحيازات الصغيرة الذي تروج له الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وفي الوقت نفسه، تود اليابان أن تشير إلى أن أجزاء معينة من المناطق المستهدفة للدعم، خصوصا المناطق الشمالية والشرقية، تثير شواغل بشأن الوضع الأمني. لذا، تطلب اليابان أن يجري، خلال مرحلة تصميم البرنامج المستقبلية، إيلاء الاهتمام اللازم لإجراء تحليل شامل للأثر المحتمل للوضع الأمني على أنشطة البرنامج، بالإضافة إلى وضع تدابير وقائية ملموسة استجابة لذلك.

رد الإدارة	تعليقات من اليابان
• ستسعى الاستثمارات إلى بناء القدرة على الصمود بدلا من مجرد استعادة الأصول، من خلال الجمع بين الإنتاجية والمالية والأسواق والتوظيف مع إدارة المناخ والموارد الطبيعية، وتعزيز المؤسسات. • ستجري معالجة المصادر الأساسية للتوتر المحلي، بما في ذلك التنافس على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، من خلال نهج إدارة تشاركية ومجتمعية. • ستوفر الشراكات مع المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص المزيد من المرونة والقدرة على التنفيذ في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن. وتعكس هذه التدابير مبدأ مركزيا في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد: استجابة الصندوق للمخاطر المتعددة الأبعاد هي مشاركة تكيفية وليس انفصالا. والهدف ليس الافتراض بأن الظروف الأمنية ستتحسن، بل ضمان أن يتوفر لدى الصندوق وشركائه أدوات الإدارة والمرونة التشغيلية لمواصلة التنفيذ عندما وحيثما تسمح الظروف. وسيجري تقييم الأثر المحتمل للظروف الأمنية بمزيد من التفصيل أثناء تصميم الاستثمارات الفردية. وستشمل تصاميم المشروعات تقييمات مخاطر محددة للسياق، وتدابير التخفيف الملائمة، وترتيبات التنفيذ المرنة. وسيستكمل ذلك بالتنسيق المستمر مع فريق الأمم المتحدة القطري وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، بما في ذلك تقييمات الأمن والوصول وأهمية البرامج، حسب الاقتضاء.	